العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
السبت – الأحد 19 – 2026/09/20
07 – 08 ربيع الأول 1448 السنة 49 العدد 13918
Saturday - Sunday 19 - 20/09/2026
49th Year, Issue 13918
www.alarab.co.uk

إف-35 للسعودية: تعزيز استراتيجي لدفاعات الرياض

صفقة الـ24,3 مليار دولار لا تعني تغييراً فورياً في ميزان القوى، لكنها ستعيد توازنات القوة في الشرق الأوسط

واشنطن - لم تعد طائرات إف-35 بالنسبة إلى السعودية مجرد صفقة تسليح طال انتظارها، وإنما باتت اختباراً لطبيعة العلاقة التي تريدها واشنطن مع الرياض ولحدود إعادة ترتيب المنظومة الأمنية في الشرق الأوسط. فموافقة وزارة الخارجية الأميركية على بيع محتمل لـ48 طائرة من طراز إف-35 لا تزال تحتاج إلى استكمال الإجراءات ومراجعة الكونغرس، لكنها تمثل انتقالاً مهماً من مرحلة المطالبة السعودية بهذه المقاتلات إلى مرحلة أكثر تقدماً من مسار البيع. وتقدر قيمة الحزمة بنحو 24.3 مليار دولار وتشمل الطائرات والمحركات ومعدات الاتصالات وقطع الغيار والدعم.

وتقول الخارجية الأميركية إن الصفقة المقترحة ستعزز قدرة السعودية على ردع التهديدات والدفاع عن أراضيها وتحسن قابلية التشغيل البيني مع القوات الأميركية والحليفة، مؤكدة في الوقت نفسه أن البيع «لن يغير التوازن العسكري في المنطقة».

لكن هذه العبارة تفتح السؤال أكثر مما تغلقه، لأن إدخال 48 طائرة شبحية متقدمة إلى دولة عربية للمرة الأولى سيشكل، في حال إتمام الصفقة وتسليم الطائرات، تطوراً مهماً في قدرات سلاح الجو السعودي.

> إدخال 48 طائرة شبحية متقدمة إلى دولة عربية سيشكل، في حال إتمام الصفقة، تطوراً مهماً في قدرات سلاح الجو السعودي

أول الاختبارات التي تواجه واشنطن يتعلق بإسرائيل. فالدولة العبرية هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تشغل طائرات إف-35، وقد بنت حولها قدرات جوية واستخباراتية وإلكترونية متقدمة. وفي المقابل، تخضع مبيعات الأسلحة الأميركية لدول المنطقة لاعتبار قانوني وسياسي يتمثل في الحفاظ على «التفوق العسكري النوعي» لإسرائيل. ومن هنا، فإن وصول إف-35 إلى السعودية لا يعني بالضرورة أن واشنطن قررت التخلي عن هذا المبدأ، لكنه يفرض عليها إعادة تعريف الطريقة التي يمكن بها الحفاظ عليه في بيئة عسكرية تتغير بسرعة. ويمكن أن تعتمد واشنطن على اختلاف التجهيزات والتحديثات والتسليح والتدريب والقدرات الإلكترونية، فضلاً عن الخبرة العملياتية الإسرائيلية، للحفاظ على فجوة نوعية بين الطرفين.

وقد بدأت بالفعل أصوات إسرائيلية وأميركية تناقش المسألة. ويقول خبراء إسرائيليون إن أي صفقة ينبغي أن تأخذ التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في الاعتبار، بينما تؤكد واشنطن أن مراجعة مثل هذه الصفقات تتم وفق القانون الأميركي وبما يحمي التفوق التكنولوجي الأميركي.

بالنسبة إلى الرياض، تبدو إف-35 جزءاً من مشروع أوسع لتحديث القدرات العسكرية وليس مجرد إضافة إلى أسطولها الحالي. فالسعودية تشغل بالفعل مزيجاً من المقاتلات الأميركية والأوروبية، لكن امتلاك مقاتلة من الجيل الخامس ذات قدرات التخفي والاستشعار والربط الشبكي يرفع سقف الطموح بالنسبة إلى بناء قوة جوية أكثر تطوراً.

الصفقة المقترحة ستعزز قدرة السعودية على ردع التهديدات

كما تأتي الصفقة في بيئة أمنية خليجية شديدة التعقيد، مع تصاعد المخاطر المرتبطة بإيران والحوثيين واستهداف البنية التحتية والطاقة والملاحة. وتقول واشنطن إن تعزيز الدفاع السعودي يخدم أهدافها في حماية حليف رئيسي وفي تحسين قدرة القوات الخليجية على العمل مع القوات الأميركية.

وهنا يمكن فهم الإصرار السعودي على إف-35 ضمن رؤية أوسع لا تقتصر على شراء الأسلحة، وإنما تتصل ببناء قدرة ردع تجعل المملكة أقل اعتماداً على الاستجابة الأميركية المباشرة لكل تهديد. غير أن امتلاك الطائرة لا يعني تلقائياً امتلاك القدرة العملياتية الكاملة التي تتمتع بها الولايات المتحدة أو إسرائيل؛ فهذه المنظومة تعتمد على التدريب والصيانة والبرمجيات والاتصالات الآمنة والبنية التحتية ونظم إدارة المعلومات.

الاختبار الثاني الذي يزداد أهمية يتعلق بالصين. فبينما تحاول واشنطن تعزيز شراكتها الدفاعية مع الرياض، تحتفظ المملكة بعلاقات متنامية مع بكين في مجالات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية.

وقد كشفت تقارير أميركية حديثة عن مخاوف لدى أجهزة استخبارات أميركية من احتمال وصول الصين إلى تقنيات حساسة مرتبطة بإف-35 عبر التعاون العسكري والأمني مع السعودية أو عبر التجسس. وتتركز المخاوف، وفق تلك التقارير، على حماية مواقع الطائرات وشبكات الاتصالات والتقنيات المرتبطة بالرادار والاستشعار، إضافة إلى احتمال وجود معدات صينية في بعض البنية التحتية للاتصالات.

وهذا يجعل الصفقة اختباراً للعلاقة السعودية-الأميركية من زاوية مختلفة: هل تستطيع واشنطن منح الرياض أكثر تقنياتها العسكرية حساسية بينما تستمر المملكة في سياسة تنويع شراكاتها الدولية؟

السؤال مهم لأن الرياض لم تعد تتعامل مع أمنها من خلال علاقة أحادية الجانب مع واشنطن، حتى مع بقاء الولايات المتحدة الشريك الدفاعي الأهم. أما واشنطن فتريد في المقابل أن تضمن ألا تتحول الشراكة السعودية مع الصين إلى قناة غير مباشرة لتسرب التكنولوجيا العسكرية الأميركية.

قاعدة جيبوتي: عين الصين على البحر الأحمر

لندن - لا تبدو قاعدة الصين العسكرية في جيبوتي مجرد نقطة ارتكاز للعمليات البحرية الصينية في خليج عدن والبحر الأحمر، إذ تكشف صور الأقمار الصناعية عن تطور جديد في طبيعة المنشأة قد يمنح بكين قدرة أكبر على مراقبة النشاط العسكري في واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم. ويأتي ذلك في وقت يشهد فيه البحر الأحمر وباب المندب نشاطاً عسكرياً متزايداً، بالتزامن مع اتساع التنافس بين القوى الدولية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأفاد تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن بأن صور الأقمار الصناعية التجارية أظهرت إضافة الصين هوائيات جديدة ومعدات للاتصالات عبر الأقمار الصناعية ومنشآت أخرى إلى قاعدتها في جيبوتي. ووفق المركز، ظهرت منذ منتصف عام 2024 منشأتان جديدتان للاتصالات، يرجح أنهما جزء من بنية أوسع للقيادة والاستخبارات، بما يمكن أن يعزز التواصل بين القوات الصينية المنتشرة في الشرق الأوسط وأفريقيا والمقار العسكرية في الصين.

ولا يجزم التقرير بأن هذه المنشآت تستخدم فعلياً لاعتراض الاتصالات، لكنه يرى أنها يمكن أن تمنح الجيش الصيني قدرة أكبر على جمع الإشارات ومراقبة النشاط العسكري المحيط بالقاعدة. وتكمن أهمية ذلك في طبيعة المعدات الجديدة وتنوعها وتوجيهها، بما يسمح، وفق المركز، بالإرسال والرصد عبر نطاق واسع من الإشارات والترددات.

> وجود منشأة صينية متطورة إلى جانب قواعد أميركية وأوروبية ويابانية يضيف طبقة جديدة إلى التنافس الدولي في المنطقة

بهذا المعنى، قد تكون الصين بصدد توسيع وظيفة القاعدة من منشأة لدعم العمليات البحرية إلى منصة متقدمة لمعرفة ما يجري في المنطقة. فالمعلومات العسكرية لا تتطلب بالضرورة اختراق الاتصالات السرية، إذ يمكن حتى مراقبة أنماط الإشارات ومصادرها وتردداتها وتوقيتها أن توفر مؤشرات على طبيعة التحركات العسكرية وحجمها واتجاهاتها.

وتكتسب هذه القدرة المحتملة أهمية أكبر بسبب الموقع الجغرافي للقاعدة. فقد افتتحت الصين منشأتها في جيبوتي عام 2017، بالقرب من مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية التي تصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. كما تقع القاعدة وسط تجمع غير عادي من المنشآت العسكرية الأجنبية، إذ تدير الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان قواعد على مسافة تقل عن 16 كيلومتراً منها.

وهذا يجعل جيبوتي أشبه بنقطة تقاطع عسكرية دولية، وليس مجرد قاعدة صينية منفردة. فالقوات الأجنبية الموجودة في المنطقة تتابع أمن الملاحة ومكافحة الإرهاب والقرصنة، فيما أصبحت التطورات في اليمن والبحر الأحمر تضيف بعداً جديداً إلى النشاط العسكري والاستخباراتي في المنطقة.

وتوفر هذه البيئة للصين فرصة ثمينة لتوسيع قدرتها على مراقبة التحركات العسكرية للقوى الأخرى، خصوصاً الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان. كما أن القاعدة تتيح لبكين متابعة التطورات في منطقة تربط بين الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، وهما مجالان شهد فيهما الحضور الصيني توسعاً اقتصادياً وأمنياً خلال السنوات الماضية.

ولا ينفصل هذا التطور عن التحول الأوسع في السياسة الصينية تجاه البحار والممرات الدولية. فقد بدأت بكين وجودها العسكري الخارجي من قاعدة جيبوتي، التي ارتبطت في بدايتها بدعم العمليات البحرية وحماية المصالح الصينية ومكافحة القرصنة، لكن تطور بنيتها التحتية وقدراتها الاتصالية يعكس، بحسب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، قدرة متزايدة على تنفيذ عمليات أكثر تعقيداً.

وفي الوقت نفسه، لا يعني تطور القاعدة أن الصين تستعد بالضرورة لخوض مواجهة عسكرية في البحر الأحمر. فبكين ترتبط بمصالح اقتصادية واسعة في أفريقيا والشرق الأوسط، وتعتمد تجارتها على استقرار طرق الملاحة الدولية. ولذلك يمكن النظر إلى تعزيز قدرات الرصد والاتصال باعتباره جزءاً من بناء قدرة طويلة الأمد على حماية المصالح الصينية وفهم البيئة الأمنية المحيطة بها.

تقرأون في العدد

- تجارة وقف زحف الشيخوخة: بين أوهام المختبرات وثورة العصر البيولوجية ص2
- ليبيا لا تعاني من نقص الطاقة، بل من فائض العجز ص3
- زهرة أحمد بولحية: القصيدة التي أحلم بها لم أكتبها بعد ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

فيتو موسكو وبكين: معركة أكبر على مستقبل مجلس الأمن

في مجلس الأمن، السؤال الأكثر أهمية لم يعد ما إذا كانت إيران تستحق مزيداً من العقوبات؟ أو ما إذا كانت الضغوط الدولية عليها يمكن أن تغير سلوكها؟ السؤال الأكثر دلالة هو: من يملك اليوم حق تفسير قواعد النظام الدولي، ومن يملك القدرة على تحويل التفسير إلى واقع ملزم؟

ذلك هو المعنى الأوسع للفيتو الروسي والصيني الذي أسقط مشروع القرار الأميركي لتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بالعقوبات على إيران. فالفريق الذي يبدو، للوهلة الأولى، مجرد آلية فنية مهمتها جمع المعلومات وتقديم التوصيات، أصبح جزءاً من معركة أكبر.

ولعل أخطر ما في المشهد أن مجلس الأمن بات عاجزاً عن الاتفاق حتى على الآلية التي ينبغي أن تراقب تنفيذ عقوبات سبق للمجلس نفسه أن أقرها. وبينما تتصاعد المخاوف حول البرنامج النووي الإيراني، يجد المجتمع الدولي نفسه أمام مفارقة غير مسبوقة: الحاجة إلى الرقابة الدولية تزداد، لكن القدرة على إنتاج توافق دولي حول هذه الرقابة تتراجع.

وهنا يصبح فريق الخبراء أكثر من مجرد فريق خبراء. فوجوده يعني أن هناك نظاماً دولياً يقول إن العقوبات ليست مجرد قرارات سياسية تصدرها دولة كبرى، وإنما منظومة لها آليات للتحقق والمتابعة وتوثيق الانتهاكات. وغيابه، في المقابل، لا يعني تلقائياً سقوط كل العقوبات، لكنه يضعف إحدى الأدوات التي كان يفترض أن تمنح النظام درجة من الشفافية والمصداقية. ولذلك فإن معركة التمديد ليست معركة على عدد من الخبراء أو سنة إضافية من العمل، بل على سؤال أوسع: هل تظل آليات مجلس الأمن قادرة على العمل عندما تتحول القضية نفسها إلى موضوع صراع بين أعضائه الدائمين؟

في سبتمبر 2025، أعادت الدول الأوروبية الثلاث، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، تفعيل آلية "العودة السريعة" للعقوبات المرتبطة بالملف النووي الإيراني، مستندة إلى القرار 2231. وترى الدول الغربية أن هذه الخطوة أعادت إلى الواجهة مجموعة من قرارات العقوبات السابقة، فيما ترفض إيران وروسيا والصين هذا التفسير وتعتبر أن الآلية لم تعد تملك أساساً قانونياً صالحاً بعد انتهاء الإطار الزمني للقرار. وقد تمسكت موسكو تحديداً بأن إخطار الدول الأوروبية بتفعيل "سناب باك" كان باطلاً ولا يمكن أن يؤدي إلى إعادة العقوبات.

المشكلة هنا ليست تقنية كما تبدو. فالخلاف على تفسير القرار 2231 يعني عملياً خلافاً على السؤال الذي يبدو أكثر بساطة: هل العقوبات موجودة أم غير موجودة؟

الدول الغربية تقول إن عملية "سناب باك" اكتملت وإن العقوبات الأممية عادت إلى حيز التنفيذ. وفي المقابل تقول موسكو وبكين وطهران إن العملية غير قانونية وإن القرارات السابقة لم تعد قابلة للإحياء بهذه الطريقة. وفي مجلس الأمن لم يعد الخلاف بين موقفين قانونيين مجرد نقاش بين خبراء، بل أصبح انعكاساً مباشراً لتوازنات القوة بين الأعضاء الدائمين.

وهنا تظهر واحدة من أخطر مشكلات النظام الدولي المعاصر: القانون الدولي يحتاج إلى قوة سياسية كي يُنفذ، لكن القوة السياسية نفسها هي التي تتصارع على تفسير القانون.

لو كانت القضية تتعلق بدولة صغيرة بلا حلفاء داخل مجلس الأمن، لكان من السهل نسبياً النظر إليها باعتبارها نزاعاً على تنفيذ العقوبات. أما عندما تصبح روسيا والصين طرفين أساسيين في تعطيل الآلية المرتبطة بإيران، فإن القضية تنتقل إلى مستوى آخر.

موسكو لديها حساباتها الخاصة. علاقتها بطهران لم تعد محصورة في التنسيق السياسي، بل توسعت خلال السنوات الأخيرة في مجالات اقتصادية وأمنية، وتنظر إلى العقوبات الغربية بوصفها جزءاً من منظومة ضغط أوسع تستهدفها هي أيضاً. ومن ثم فإن الدفاع عن الموقف الإيراني يمكن أن يتقاطع مع مصلحة روسية أكبر: مقاومة توسيع نموذج العقوبات الغربية وتحويله إلى أداة دائمة لإدارة العلاقات الدولية.

أما الصين، فحساباتها مختلفة، وإن تقاطعت في بعض النقاط. إيران بالنسبة لبكين ليست فقط دولة واقعة تحت العقوبات، وإنما شريك اقتصادي ومصدر مهم للطاقة وجزء من شبكة علاقات أوسع في الشرق الأوسط. ولذلك فإن الاعتراض الصيني على بعض آليات العقوبات لا يمكن تفسيره فقط باعتباره اصطفافاً سياسياً مع طهران.

> هل ما زالت آليات مجلس الأمن قادرة على إنتاج إجماع دولي قابل للتنفيذ عندما تختلف القوى الكبرى حول تفسير القرار نفسه؟

وهنا يجب الحذر من الوقوع في تبسيط آخر: ليس بالضرورة أن تكون موسكو وبكين قد قررتا بناء تحالف كامل لحماية إيران مهما كان سلوكها. الأكثر دقة أن هناك تقاطع مصالح بين ثلاث دول تواجه، بدرجات مختلفة، ضغوطاً أميركية وغربية، وترى أن استمرار هذه الضغوط عبر المؤسسات الدولية قد يكرس قواعد لا تريدها لمستقبل النظام العالمي.

إيران تستفيد من هذا التقاطع، لكن ذلك لا يعني أنها تتحكم فيه.

وهذه نقطة مهمة لأن قراءة الفيتو الروسي والصيني باعتباره مجرد "حماية لإيران" تختزل المشهد. طهران هي المستفيد المباشر من تعطيل بعض آليات الضغط، لكن المعركة بالنسبة إلى موسكو وبكين تتجاوز الملف الإيراني. إنها تتعلق أيضاً بمنع تحول مجلس الأمن إلى قناة تمر عبرها السياسات الغربية عندما لا تستطيع واشنطن أو العواصم الأوروبية الحصول على موافقة القوى الأخرى.

وفي المقابل، تواجه الولايات المتحدة معضلة لا تقل تعقيداً.

فواشنطن تستطيع فرض عقوباتها الخاصة من دون موافقة مجلس الأمن. ولديها بالفعل أدوات مالية وتجارية واسعة تستطيع استخدامها ضد إيران والشبكات التي تساعدها على تجاوز العقوبات. وقد فرضت الولايات المتحدة أخيراً عقوبات على بنك روسي، متهمة إياه بالمساعدة في إنشاء قنوات مالية لدعم التجارة والتنسيق مع إيران، وهو ما يكشف أن واشنطن تتحرك بالفعل خارج الإطار الأممي عندما ترى أن المؤسسات متعددة الأطراف لا تحقق أهدافها.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
السبت 2026/09/19
السنة 49 العدد 13918

تجارة وقف زحف الشيخوخة: بين أوهام المختبرات وثورة العصر البيولوجية

ماذا تقول الفلسفة والسياسة والاقتصاد في هوس الخلود الحديث؟

بين وعود إعادة برمجة الخلايا وأدوية إطالة العمر وعيادات «طول العمر»، يبرز سؤال يتجاوز قدرة العلم: هل نحن أمام ثورة تفتح عصراً جديداً للصحة البشرية، أم أمام تجارة تستثمر في خوف الإنسان من الفناء وتعمّق الفجوة بين من يستطيعون شراء الزمن ومن لا يملكون ثمن العلاج؟

هل ستنجح التكنولوجيا الحديثة في كسر حتمية النهاية؟

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين باريس 8

تتأرجح الإنسانية اليوم على حافة خط فاصل: رغبة جامحة تتحدى الموت والفناء، وسوق تجارية عالمية تجني أرباحاً طائلة من بيع أحلام الشباب الدائم. وسط هذا الصخب، يبقى السؤال الأزلي يطاردنا: هل ستنجح التكنولوجيا الحديثة في كسر حتمية النهاية، أم أننا لسنا سوى أسرى لوهم السلطة والخلود؟ وإذا نظرنا إلى أروقة صنع القرار السياسي، مروراً بعيادات إطالة العمر الفاخرة في باريس ودبي، وصولاً إلى مختبرات الأبحاث المتقدمة في أميركا وفرنسا، تتحول أحلام البقاء إلى هوس اقتصادي واجتماعي وسياسي يغير ملامح العصر. وبين مساعي العيش بصحة وافرة وفخاخ النصب التجاري المستشري، يبرز التساؤل الأهم: أين تقف حدود العلم حقاً في مواجهة الشيخوخة؟

طالما نظر العالم إلى زحف الشيخوخة كقدر محتوم لا رجعة فيه، إلى أن جاء عام 2006 ليحدث العالم الياباني شينيا ياماناكا زلزالاً علمياً مدوياً. فقد نجح في إعادة عقارب الساعة البيولوجية إلى الوراء عبر تقنية «إعادة البرمجة الخلوية»، مستحقاً عن جدارة جائزة نوبل في الطب لعام 2012. وتعتمد هذه المعجزة العلمية على إعادة ضبط شريط الذاكرة البيولوجية للخلية البالغة بحقنها بأربعة بروتينات سحرية، وكأن الزمن لم يمر عليها قط. ومن ثم، لم تقتصر النتائج على محو آثار السنين فحسب، بل امتدت إلى تمديد أعمار الفئران بنسبة 30 في المئة، وإعادة البصر المفقود للقرود المسنة، فاتحةً باباً غير مسبوق نحو مستقبل قد تتغير فيه قواعد الحياة نفسها.

مع إطلالة عام 2026، لم تعد تقنية إعادة البرمجة الخلوية مجرد إنجاز نظري حبيس المختبرات، فقد شهدت السنوات الأخيرة نقلة نوعية هائلة تحولت فيها هذه الاكتشافات إلى واقع سريري غير مسبوق. فمن خلال المختبرات العملاقة لمؤسسة «ألتوس لابز»، التي استقطبت النخب العلمية العالمية، وتحت إشراف مباشر من رائد المجال شينيا ياماناكا نفسه، نجح العلماء في تجاوز كابوس «التسرطن» وفقدان الهوية النسيجية، الذي كان يحذر منه باحثون مثل كلوي فيرال، جراء العبث العشوائي ببروتينات إعادة البرمجة، عبر ابتكار استراتيجية «إعادة البرمجة الجزئية والمتقطعة» التي تعيد ضبط العمر البيولوجي للنسيج دون إفلاته نحو الخلايا السرطانية. والأكثر إثارة هو حصول شركات رائدة مثل «لايف بيوساينسز» ومؤسسها ديفيد سنكلير على الضوء الأخضر لإطلاق أولى التجارب السريرية البشرية لتجديد الأنسجة التالفة وعلاج أمراض الشيخوخة المستعصية، مانحة البشرية وميض أمل حقيقياً بأن ننتقل من مرحلة رصد الموت إلى مواجهته بيولوجياً.

هل يقترب البشر من اكتشاف ينبوع الشباب الأبدي؟

منذ ذلك الحين، تجاوزت هذه الاختراقات حدود الخيال السينمائي لتغذي سباقاً تقوده شركات ناشئة مدعومة بمليارات أباطرة المال الجدد، مؤكدةً أن هذا الهوس لم يكن يوماً سوى حلم يراود أصحاب النفوذ لتخليد تفوقهم الطبقي. وحين تُستنطق الخرائط الاستثمارية، يتجلى تسابق عمالقة التقنية لضخ المليارات بحثاً عن ينبوع الشباب، متمثلاً في تمويل مؤسس أمازون لمشروع «ألتوس لابز»، فضلاً عن استثمارات مؤسسي الذكاء الاصطناعي وشركات مثل «ريترو للعلوم الحيوية» و«كاليكو» التابعة لغوغل.

وفي موازاة هذا التغول الاستثماري، تخوض شركات أخرى، مثل «لايف بيوساينسز»، مواجهات شرسة مع الهيئات التنظيمية لبدء أولى التجارب البشرية عبر حقن البروتينات في عيون مرضى المياه الزرقاء، وسط تحذيرات أطلقتها الباحثة كلوي فيرال من أشباح الأورام السرطانية الكامنة خلف أي عبث عشوائي بأسرار الجينوم، ليؤكد الخبراء، كفريدريك بالارد، أن أقطاب التقنية يسعون لاحتكار الزمن ذاته بمعزل عن سائر البشر.

ولا يقف الطموح عند ذلك، بل يمتد إلى سلاح دقيق يُعرف بعقاقير «السينوليتكس» الموجهة للقضاء على «خلايا الزومبي» الهرمة التي تفرز جزيئات التهابية تطلق الأمراض المزمنة من عقالها، وقد أثبتت هذه الأدوية قدرتها على إطالة عمر الفئران بنسبة ربع إضافي. ومع ذلك، ترتطم هذه الأحلام بجدران العقبات التنظيمية؛ إذ لا تعترف الهيئات الصحية، كإدارة الغذاء والدواء الأميركية، بالشيخوخة كمرض بحد ذاته، مما دفع العلماء نحو مسار بديل عبر اختبار دواء السكري الكلاسيكي «الميتفورمين» لإبطاء الشيخوخة المتعددة للجسد في آن واحد.

من جذور الهوس إلى إكسيرات الحياة المزعومة

تذكر كتب التاريخ أن الإمبراطور الصيني تشين شي هوانغ لم يرضخ لقانون الفناء، فموّل بعثات لا تُحصى بحثاً عن ينبوع الشباب، وظل يشرب مزيجاً قاتلاً من العسل والزئبق ظناً أنه سبيل النجاة، ليكون هو نفسه ضحيته عام 210 قبل الميلاد، في التاسعة والأربعين من عمره، وسار على دربه حكام كثر، كالإمبراطور آي من جين. إن هاجس التمنع على الموت متجذر في وجدان الإنسانية، وتدرّج عبر العصور من خيمياء الأقدمين وتجارب زراعة أنسجة القرود إلى ثورة تقنية غير مسبوقة، ويتجلى ذلك بوضوح في الحوار الشهير بين فلاديمير بوتين وشي جين بينغ، حين اعتبرا أن «الإنسان يبقى طفلاً رغم بلوغه السبعين»، مؤكدين إمكانية تجدد الأعضاء بالتقنيات الحيوية.

بيد أن الحلم يغذي اليوم مجتمعات نخبوية تخطط لتوزيع أعمارها بدقة بين السفر والتأمل. ورغم أن هذا التيار ينبثق غالباً من مآسٍ شخصية، إلا أنه يغذي سوقاً استهلاكية تفور بالوعود الزائفة، بدءاً من الكريمات المضادة للشيخوخة، وصولاً إلى المقويات وعيادات طول العمر الفاخرة المنتشرة من باريس إلى دبي.

في الصدارة تقف الولايات المتحدة بتبنيها «الفكر الحيوي» المتقاطع مع النزعة ما بعد الإنسانية، حيث يصل الهوس برموزه إلى حد تحويل أجسادهم إلى حقول تجارب، مثل براين جونسون وبروتوكوله الصارم. أما المعركة اليوم، فتدار في قمم عالمية ضخمة تحرك مليارات الدولارات، كقمم كاليفورنيا لرواد الفكر الحيوي، ومنتدى «طول العمر» في فرنسا، وصولاً إلى ملتقيات الرياض ومؤسسة «هيفولوشن»، التي ترصد ميزانية سنوية ضخمة لدعم أبحاث الخلايا والصحة العامة وإطالة العمر الصحي. في حين تركز المقاربات الأوروبية على الوقاية الذكية وتتبع العمر البيولوجي وإبطاء الأمراض التنكسية، كما يركز الخبير غابرييل سيان.

> سبونفيل يرى أن قبول الفناء والشيخوخة هو جوهر الحكمة البشرية، وأن محاولة الهروب من الزمن هي إنكار لمعنى الحياة ذاتها

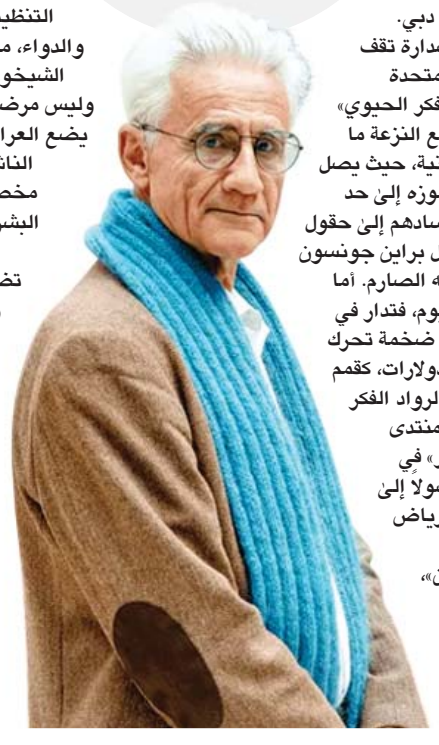

هل الشيخوخة مرض أم قضاء وقدر؟

بين اعتبارها مرضاً عضالاً أم سُنة كونية، يحتشد أفق أبحاث طول العمر بمعاهد متخصصة وشركات ناشئة تسعى لإبطاء زحف الشيخوخة. وفي قلب هذا الصراع، ينقسم المجتمع العلمي بين تيار يصر على تصنيفها كـ«مرض» قابل للمواجهة والعلاج، وتيار يفند الطرح، مؤكداً أنها آلية فسيولوجية طبيعية وفطرية.

وهذا الاختلاف العلمي يغذي أجندات سياسية واسعة، إذ يُمني دعاة تمديد الحياة أنفسهم بأن تُدرج منظمة الصحة العالمية الشيخوخة ضمن قائمة الأمراض، تمهيداً لشرعنة سباق إطالة الحياة، وتيسير التدفقات المالية، وانتزاع التراخيص الرسمية للعقاقير المضادة للشيخوخة. كما يتجلى هذا الاختلاف في وجهات النظر والصراعات الخفية والمعلنة في عدة محافل ومؤسسات دولية كبرى. ففي الولايات المتحدة الأميركية، تتبنى الهيئات التنظيمية، كإدارة الغذاء والدواء، موقفاً متحفظاً يرى الشيخوخة مساراً طبيعياً وليس مرضاً قائماً بذاته، مما يضع العراقيل أمام الشركات الناشئة لاعتماد أدوية مخصصة لإطالة العمر البشري.

وفي المقابل، تضغط مراكز أبحاث وشركات التقنيات الحيوية في وادي السيليكون بكل ثقلها المالي والسياسي لتغيير هذه العقيدة التنظيمية، فيما، على المستوى الأممي، شهدت أروقة منظمة الصحة العالمية جدلاً ضارياً حين أُدرجت رموز وملاحق تتعلق بالحالات المرتبطة بالتقدم في العمر، وسط اعتراضات شرسة من تجمعات الأطباء الدوليين الذين يحذرون من خطورة تحويل المراحل العمرية الطبيعية للبشر إلى «أمراض مؤسسية» أو إخضاعها لتدخلات عيادية، مما يؤكد أن هذا الانقسام الفكري يعكس صراعاً عالمياً بين تيارات تود هندسة الجسد البشري وأخرى تتمسك ببيولوجيته الفطرية.

معضلة الوعي وتحدي الزمن

أبعد من الأرقام الاستثمارية والتجاذبات السياسية، يفتح الهوس بالخلود باباً أمام مأزق فلسفي ووجودي عميق، فحين تتراجع الشيخوخة، يتصدع المعنى الأنثروبولوجي الذي طالما منح الوجود الإنساني عمقه وتفرده. إن قيمة الزمن البشري مرتبطة أساساً بمحدوديته، فالموت ليس مجرد عطب بيولوجي قابل للإصلاح، بل هو المحرك الخفي لكل إبداع وفن وإحساس حاد بالمعنى.

على المستوى الفلسفي المعاصر، تتشابك الرؤى، فبينما يجادل مفكرون أمثال الفرنسي لوس فيري بأن الثورة ما بعد الإنسانية تسعى لإحداث تحول تكنولوجي يعيد صياغة العلاقة بين الشيخوخة والشباب لتمكين الإنسان من العيش بتمام الصحة، يقف الفيلسوف الفرنسي أندريه كونت-سبونفيل في القطب النقيض تماماً، محذراً من أن هذا الهوس ليس إلا هروباً مرضياً من حتمية الوجود. يرى سبونفيل أن قبول الفناء والشيخوخة هو جوهر الحكمة البشرية، وأن محاولة الهروب من الزمن هي إنكار لمعنى الحياة ذاتها، فالزمن يكتسب قيمته القصوى من انتهائه لا من امتداده.

وإلى جانب هذا الطرح، يشدد علماء الأحياء التطورية على ما يُعرف بـ«مفارقة التضحية التطورية»، فالطبيعة صممت أجسادنا وفق استراتيجية توازن دقيقة بين تخصيص الطاقة للتكاثر والحفاظ على النوع، على حساب ديمومة الفرد المطلقة. وعندما تحاول الهندسة الوراثية كسر هذه القواعد عبر إعادة البرمجة وتعديل التيلوميرات، أو أطراف الصبغيات الواقية، فإنها لا تصطدم فحسب بمخاطر التسرطن وفقدان الهوية الخلوية، بل تهدد بخلق «طبقة خالدة» مغتربة عن دورات الطبيعة. إن تعطيل العدّاد البيولوجي للشيخوخة يعني بالضرورة تجميد حركة الأجيال، وتعطيل التجدد الاجتماعي، وتحويل الكائن البشري من كائن عابر يتذوق جمال اللحظة إلى كائن محبوس في أفق زمني سرمدي يفقد فيه الزمن قيمته الرمزية تماماً.

أسرار الشباب الحقيقي: خيال أم حقيقة؟

حين يغيب درع براءة الاختراع، يخفت بريق الربح. فدواء «الميتفورمين»، الذي أشرنا إليه سابقاً، لم يعد يغري عمالقة صناعة الأدوية لضخ الأموال الطائلة في تسويقه. وبدلاً من ذلك، تهرول شركات الصيدلة الكبرى نحو مناجم ذهب جديدة، ممثلةً في عقاقير إنقاص الوزن الشهيرة مثل حقن «أوزيمبيك»، التي تنتجها عملاقتا الصناعة «نوفو نورديسك» و«إيلي ليلي»، واللتان أعلنتا طموحهما لتحويل هذه الحقن إلى أول أدوية معتمدة لإطالة العمر. غير أن الحقيقة العلمية تبقى محاطة بالضباب، إذ تؤكد الباحثة كلوي فيرال أن تلك العقاقير ربما تحارب الشيخوخة بطرق غير مباشرة، عبر خفض معدلات الدهون والالتهابات والأكسدة، دون أن تؤثر في أصل الجينوم البشري.

وعليه، فإن الرؤى الحالمة التي تود بلوغ المئة والخمسين عاماً من العمر لا تعدو أن تكون أضغاث أحلام وخيالاً محضاً لحد الآن، فكل المعجزات المخبرية المحققة على الفئران لم ترقَ بعد إلى مستوى الإقناع عند تطبيقها على الكائن البشري. ومع عجز الأدوية السحرية عن الوفاء بوعودها، لا تزال الوصفات العتيقة والبسيطة هي الحصن الأصدق للنجاة، كما تخلص عالمة الأحياء كورين عبادي: «تناول طعام متوازن، والتمتع بنوم هادئ، والابتعاد عن التبغ والكحول، وممارسة الرياضة بانتظام، والحفاظ على روابط اجتماعية نشطة»، تظل، في نظرها، الإكسير الحقيقي الوحيد المضمون للسلامة والصحة وصفاء الذهن.

الفجوة: التكلفة الباهظة مقابل قسوة الواقع

تتعقد المفارقة الموجعة حين ندرك أن الفئات الأكثر تضرراً بالشيخوخة وتدهور الصحة هم المحرومون والمهمشون في شتى أنحاء العالم، إذ توثق تقارير منظمة الصحة العالمية وجود فجوة عالمية مرعبة تصل إلى نحو 33 عاماً في متوسطات العمر المتوقع بين شعوب البلدان الأكثر ثراءً وتلك التي تعاني من وطأة الفقر. وهي عقوبة طبقية مزدوجة تُثقل كاهل المهمشين وذوي المهن الشاقة ببيئات عمل قاسية وتلوث بيئي وعجز هيكلي عن الوصول إلى الرعاية الصحية، فضلاً عن ارتكازهم على عادات صحية محفوفة بالمخاطر. وهنا تتساءل الأوساط الطبية عما إذا كانت هذه العقاقير المبتكرة وثورات إطالة العمر ستقتصر حصراً على تنشيط الأجساد المحظوظة أساساً، أم ستنجح في إنقاذ المليارات من البشر المنهكين تحت وطأة الفقر والمرض.

«لايف بيوساينسز» تخوض مواجهات شرسة مع الهيئات التنظيمية لبدء أولى التجارب البشرية عبر حقن البروتينات في عيون مرضى المياه الزرقاء

ولا يختلف المشهد في العالم العربي، بل تتسع الهوة بين طبقاته بحدة مضاعفة، تظهر لغة الأرقام حدتها وقسوتها. فبينما تقفز معدلات العمر المتوقع في دول الخليج العربي النفطية لتلامس نحو 79 سنة في قطر و78 سنة في الإمارات والكويت بفضل الوفرة المالية وجودة الرعاية الصحية، تتهاوى المؤشرات في دول عربية أخرى تعاني من ويلات النزاعات وانهيار البنى التحتية، ليسجل اليمن أدنى متوسط عمر متوقع في المنطقة، عند نحو 55 سنة فقط. وتكشف تقارير منظمة الصحة العالمية عن عجز هيكلي تمثل في بلوغ متوسط عدد أسرّة المستشفيات في المنطقة نحو 1.8 سرير لكل ألف شخص، وهو ما يقل كثيراً عن المعدل العالمي البالغ 2.9، فضلاً عن تدني الإنفاق الصحي الحكومي الذي يراوح مكانه حول خمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الوقت الذي يهرول فيه البعض نحو عيادات طول العمر النخبوية، يرزح ملايين المهمشين تحت وطأة العجز عن تأمين الدواء الأساسي، ناهيك عن العلاجات الحيوية المبتكرة. إن الحفاظ على صحة مجتمع متقدم في السن يظل قضية حقوقية عادلة ومصيرية، لا يجوز بحال أن تحتكرها أيديولوجيات الأثرياء أو تتحول إلى سلعة نخبوية تُباع وتُشترى، سواء في عواصم الغرب أو في العالم العربي.

نيودلهي هل حسمت أمر تموضعها؟

د.جيرار ديب
كاتب ومحلل
سياسي لبناني

أكد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، يوم السبت11 أيلول/سبتمبر الجاري، في كلمته الافتتاحية خلال قمة مجموعة بريكس أن "القمة ليست موجهة ضد أحد"، مضيفًا أن "التكتل وصل إلى سن الرشد التي يجب أن يتطور فيها الجنوب العالمي ليصبح صائغًا للقواعد في الحوكمة العالمية." وقد ضمّ التكتل، إلى جانب البرازيل وجنوب إفريقيا والهند والصين وروسيا، مشاركة كل من مصر وإثيوبيا وإندونيسيا وإيران والإمارات، حيث عقد اجتماعه الثامن عشر في العاصمة الهندية نيودلهي لبحث سبل تعزيز التجارة والاستثمار ومعالجة النزاعات العالمية.

جيد ما قاله مودي بشأن بلوغ التكتل سن الرشد، وإن كان فيه بعض المبالغة، إذ استند إلى عاملين في قراءته: الأول، تراجع النفوذ الأميركي في العالم، وهو أمر من المبكر الحكم فيه؛ والثاني، صمود كل من روسيا وإيران في الحرب مع الغرب، ما اعتبره فرصة لإعادة التموضع، ورآه مؤشرًا على بداية تأسيس نظام متعدد الأقطاب بعيدًا عن الهيمنة الغربية التي تشهد مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب زعزعة بين أوروبا وأميركا. فلماذا لا يكون للهند مكان قطبي عالمي؟

لم يكن مودي دونكيشوتيًا في كلمته الافتتاحية، خصوصًا حين أكد أن هدف القمة ليس موجهًا ضد أحد، رغم إدراكه أن مجموعة بريكس تأسست لمواجهة الأحادية الغربية وكسر هيمنة مجموعة الدول السبع (G7) التي تضم الاقتصاديات الغربية الكبرى. لكنه يدرك أن اتخاذ موقف صدامي مع الغرب في لحظة انفعال قد لا يكون خيارًا صحيحًا، رغم أن دول الجنوب تعمل على كسر هذه الهيمنة. ويسجل التقدم الهائل للصين في الذكاء الاصطناعي خطوة نحو إعادة صياغة الحوكمة العالمية.

مودي أكد في قمة بريكس أن التكتل بلغ سن الرشد مشددًا على ضرورة تطوير الجنوب العالمي ليصبح صائغًا للقواعد في الحوكمة العالمية

في العاصمة نفسها قبل سنوات، وتحديدًا في10 أيلول/سبتمبر 2023، استضافت نيودلهي قمة مجموعة العشرين (G20). الأمر بحد ذاته لا يثير الاستغراب، لكن المستغرب كان إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن خارطة لممر اقتصادي عُرف باسم "الممر الهندي الاقتصادي"، يجعل من نيودلهي قطبًا آسيويًا مركزيًا لحركة التجارة نحو العمق الأوروبي عبر إيطاليا. والأبرز أن نتنياهو اعتبر أن هذا الممر سيشكل نقلة في رسم ممرات التجارة الدولية، حيث سيكون ميناء حيفا نقطة الوصل بين الجنوب الآسيوي والغرب الأوروبي.

انسجامًا مع هذا الممر، وقفت الهند إلى جانب إسرائيل في الحرب على حركة حماس، معتبرة أن تدمير قدرات الحركة يزيل تهديد الممر ويسرّع إطلاق قناة بن غوريون كبديل مائي عن قناة السويس. وقد فتحت الهند دبلوماسيتها لعلاقات جدية مع فرنسا وإيطاليا، في تقاطع مصالح بين أوروبا الباحثة عن بديل آسيوي عن الصين المتحالفة مع روسيا في الحرب الأوكرانية، وبين الهند الساعية لاستمالة الأسواق الغربية لتكريس منافسة مع الصين على مختلف الصعد.

الهند تسعى لتموضع عالمي متوازن بين شراكات مع الغرب ومنافسة الصين مستندة إلى سياسة عدم الانحياز ومراقبة التحولات الدولية بحذر شديد ومدروس

"إجر بالفلاحة، وإجر في البور"، هذا ما ينطبق اليوم على التموضع الهندي. فالهند لم تصل بعد إلى قناعة بوجود شراكة مستدامة مع الصين. إذ تعتمد نيودلهي في هذه المرحلة ضبط خطواتها بانتظار ما ستؤول إليه العلاقة الأميركية الصينية. فصراعها مع الصين لا يقف عند المنافسة على الممرات، بل يمتد إلى حدود جغرافية دموية متنازع عليها في جبال هملايا الوعرة، المعروفة بـ"خط السيطرة الفعلية".

شكّلت قمة بريكس في نيودلهي تحولًا في سياسة الهند الخارجية، إذ إن التشظي الذي يشهده الغرب في أكثر من ساحة لا يخدم التوجه الهندي، في ظل تماسك دول الجنوب المتمثل بالصمود والتضامن لمواجهة عسكرية واقتصادية، بهدف إيجاد أرضية قادرة على قلب المعادلات لصالح دول الجنوب. فالهند أيضًا دولة من هذا العالم، وأي صعود لهذه الدول سيشملها، ما يجعل سياساتها الخارجية أكثر حذرًا ومدروسة في رسم نهائي لأي تموضع.

تدرك نيودلهي أن الصراع بين الجنوب والشمال يستند جزئيًا إلى النظرة الغربية المتعالية. ولهذا، مهما تقاطعت مصالح الهند مع الغرب، لن تستطيع بناء علاقة ندية. وبالمقابل، تواجه مجموعة بريكس خطر الزعزعة الداخلية، إذ تشهد البرازيل معركة انتخابية قد يفوز فيها المرشح الأقرب للغرب عام 2026، السيناتور فلافيو بولسونارو، الذي يحمل قراءات مختلفة عن الرئيس الحالي لولا دا سيلفا، الخصم العنيد للرئيس الأميركي، وقد يقود بلاده إلى الخروج من المجموعة.

في ظل التجاذبات الدولية والحروب المفتوحة، يستنسخ مودي عن سلفه جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء للهند، سياسة "عدم الانحياز"، بدلالة تأكيده أن قمة نيودلهي ليست موجهة ضد أحد. لكن إلى حين جلاء الضبابية المسيطرة على المشهد الدولي، كي يكون لمودي القدرة على الاختيار بين "البور" و"الفلاحة"، قد يسقط شعبيًا مع تنامي حزب الصراصير والمعارضين له. فهل هذا السيناريو مطروح؟

فرصة لإعادة التموضع

ليبيا لا تعاني من نقص الطاقة، بل من فائض العجز

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

كل صيف ليبي يحمل مفاجأة جديدة

يكفي أن تقف أمام محطة وقود في طابور طويل، أو أن تنتظر عودة الكهرباء في يوم صيفي خانق، أو أن ترى صاحب مطعم يشغّل مولداً خاصاً بالديزل كي يحافظ على ثلاجته، حتى تتجسد أمامك واحدة من أكثر مفارقات الاقتصاد الليبي قسوة: بلد يملك النفط والغاز، لكنه يعجز عن توفير الكهرباء والوقود بصورة مستقرة لمواطنيه. ليست المشكلة إذن أن ليبيا تفتقر إلى الطاقة، وإنما أنها تفتقر إلى القدرة المؤسسية على تحويل وفرة الطاقة إلى خدمة عامة. وهذه، في جوهرها، ليست أزمة كهرباء ولا أزمة وقود، بل أزمة دولة.

الحرارة المرتفعة التي دفعت الطلب على الكهرباء إلى مستويات استثنائية خلال الصيف ليست هي التي صنعت الأزمة. لقد كشفتها فقط. كشفت شبكة متقادمة، ومحطات تحتاج إلى صيانة واستثمارات، وإمدادات غاز لا تكفي بصورة مستقرة، ومنظومة وقود مثقلة بالدعم والتهريب والاختناقات، ومؤسسات تعمل داخل بيئة سياسية منقسمة تجعل التخطيط الطويل الأمد أكثر صعوبة. ولذلك فإن كل صيف ليبي يبدو وكأنه يحمل مفاجأة جديدة، مع أن شيئاً في جوهر المشكلة ليس مفاجئاً على الإطلاق. فالحرارة تأتي في موعدها تقريباً، والطلب على التكييف معروف، والنمو السكاني والاستهلاك المتزايد ليسا سراً، وحالة الشبكة والبنية التحتية ليست اكتشافاً جديداً. المفاجأة الحقيقية هي أن الدولة لا تزال تتعامل مع أزمة متكررة كما لو أنها حدث طارئ.

وهنا تبدأ المفارقة الأكثر إيلاماً. ليبيا واحدة من أهم الدول النفطية في أفريقيا، وتمتلك احتياطيات كبيرة من الخام، ومع ذلك يعيش مواطنها تجربة تشبه تجربة الدول التي تعاني نقصاً حاداً في موارد الطاقة. الكهرباء تنقطع، والوقود يتأخر، والديزل قد يصبح سلعة يصعب الحصول عليها بالسعر الرسمي، بينما يتحول المولد الخاص إلى ضرورة لا رفاهية. وفي بعض المناطق يمكن أن تمتد ساعات الانقطاع إلى مدد طويلة تجعل الحياة اليومية والنشاط التجاري رهينة للوقود الذي ينبغي أن يكون متاحاً بسهولة في بلد منتج للنفط.

الأرقام التي يقدمها أصحاب الأعمال أكثر تعبيراً من كثير من البيانات الحكومية. صاحب مطعم يخسر عشرات آلاف الدولارات لأنه مضطر إلى تشغيل مولد وشراء الديزل، ومحل حلويات يغلق أبوابه أو يقلص عدد العاملين لأن الكهرباء غير مستقرة، ومتجر آخر يجد نفسه أمام خيارين كلاهما مكلف: إما أن يدفع ثمن تشغيل المولد، أو أن يتحمل خسائر تلف المواد الغذائية وتراجع الزبائن. وفي كل حالة تتكرر القصة نفسها: فاتورة أزمة الطاقة لا تدفعها الدولة وحدها، بل يدفعها الاقتصاد الخاص والمستهلك والعامل.

الحل لا يكمن في إجراءات مؤقتة، بل في رؤية طويلة الأمد تعيد بناء الشبكة، ترفع كفاءة المصافي، وتحوّل النفط إلى خدمات عامة شفافة ومستدامة

وهنا يجب التوقف أمام خطأ شائع في النظر إلى أزمة الكهرباء الليبية باعتبارها مشكلة تقنية تخص قطاع الطاقة وحده. الكهرباء ليست مجرد خدمة من خدمات الدولة. إنها البنية التي تقوم عليها الخدمات الأخرى. عندما تنقطع الكهرباء، لا يتوقف المصعد أو جهاز التكييف فحسب. تتأثر المياه، والاتصالات، والمستشفيات، والمصانع، والمتاجر، والمطاعم، وسلاسل التبريد، ومضخات الصرف، وكل نشاط يعتمد على انتظام الطاقة. وقد أظهر توقف إمدادات المياه من مشروع النهر الصناعي العظيم نتيجة انقطاع شامل للكهرباء إلى أي مدى يمكن أن تنتقل الأزمة من قطاع إلى آخر في غضون ساعات.

الكهرباء في ليبيا قضية اقتصادية وأمنية واجتماعية وسيادية في آن واحد. والوقود ليس مجرد سلعة تبيعها محطات التوزيع؛ إنه جزء من الدورة الاقتصادية بأكملها. وكل اضطراب في هذه الدورة يرفع تكلفة ممارسة الأعمال ويضغط على الأسعار ويضعف القدرة التنافسية ويشجع الاقتصاد الموازي.

المفارقة تصبح أكثر وضوحاً عندما نصل إلى الوقود نفسه. ليبيا لا تعاني من ندرة النفط الخام، لكنها تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد المنتجات النفطية المكررة. هنا لا يعود السؤال متعلقاً بحجم ما تحت الأرض، بل بما يحدث بعد استخراج النفط. هل تمتلك البلاد مصافي تعمل بكفاءة؟ هل لديها قدرات تخزين كافية؟ هل تستطيع نقل الوقود وتوزيعه بصورة منتظمة؟ هل الدعم مصمم بطريقة تحمي المستهلك من دون أن يحول السلعة المدعومة إلى فرصة للتهريب؟ وهل توجد منظومة رقابة قادرة على معرفة أين تذهب الكميات المستوردة؟

هذه الأسئلة أكثر أهمية من السؤال التقليدي عن عدد براميل النفط التي تنتجها ليبيا يومياً.

فالنفط الخام الذي لا يتحول إلى بنية تحتية، والغاز الذي لا يصل إلى محطات الكهرباء في الوقت المناسب، والوقود الذي يختفي من قنوات التوزيع الرسمية، كلها أجزاء من المشكلة نفسها. إنها تكشف الفجوة بين امتلاك المورد وإدارة المورد. وهذه الفجوة هي واحدة من أكثر نقاط الضعف وضوحاً في الاقتصاد الليبي.

التهريب هنا ليس مجرد جريمة منفصلة عن أزمة الطاقة. إنه يستفيد من اختلالات النظام نفسه. عندما يكون الوقود مدعوماً بشدة، يصبح الفارق بين سعره الرسمي وقيمته في سوق أخرى حافزاً اقتصادياً قوياً. وعندما تكون الرقابة ضعيفة، تصبح الحدود ومسارات النقل ومحطات التوزيع نقاطاً محتملة لتسرب السلعة. وعندما تتعدد مراكز النفوذ والمؤسسات، يصبح ضبط سلسلة التوريد أكثر تعقيداً.

وإذا كانت تقديرات "ذا سنتري" عن حجم الوقود الذي قد تستنزفه شبكات التهريب تعكس مدى الاختلال، فإن الأهم من الرقم نفسه هو السؤال الذي تطرحه: كيف يمكن لبلد أن يستورد الوقود، ويدفع ثمنه من المال العام، ثم لا يستطيع أن يضمن وصوله إلى المستهلك بالسعر الذي حددته الدولة؟

هذا هو معنى العجز الحقيقي.

العجز ليس أن ينقص الوقود في السوق ليوم أو يومين. العجز أن تنفق الدولة المال لتأمين السلعة ثم تفقد السيطرة على مسارها قبل وصولها إلى المواطن.

والأمر ذاته ينطبق على الكهرباء. فالمشكلة ليست أن الطلب يرتفع في الصيف؛ هذا أمر طبيعي ومتوقع. المشكلة أن الدولة تعرف ذلك، ومع ذلك لم تنجح في بناء منظومة إنتاج ونقل وتوزيع تستطيع استيعاب الطلب المتزايد. تقادم البنية التحتية ليس حدثاً مفاجئاً، وكذلك تضرر منشآت التخزين خلال الحرب. وإذا كانت بعض المنشآت التي دمرت منذ سنوات لم تعد إلى الخدمة بكامل قدرتها، فإن السؤال لا ينبغي أن يكون فقط: لماذا حدث العطل؟ بل: لماذا استمر أثر العطل كل هذه السنوات؟

لقد دفعت ليبيا ثمناً باهظاً للانقسام السياسي، لكن أخطر ما في الانقسام أنه لا يظهر دائماً في صورة صراع سياسي مباشر. أحياناً يظهر في أشياء تبدو صغيرة: محطة لا تعمل بكامل طاقتها، شحنة تتأخر، خزان لم تتم إعادة تأهيله، شبكة تحتاج إلى صيانة، مؤسسة لا تعرف إلى أي جهة ترفع قرارها، أو مشروع يتوقف لأن القرار المالي والسياسي ليس موحداً.

الانقسام لا يمنع فقط اتخاذ القرارات الكبرى. إنه يجعل القرارات اليومية نفسها أقل كفاءة.

وفي قطاع الطاقة، تكون تكلفة ذلك مضاعفة، لأن الطاقة هي العمود الفقري للاقتصاد. وكل يوم يمر من دون إصلاح حقيقي يعني استمرار الإنفاق على الحلول المؤقتة: مولدات، وقود، صيانة طارئة، شحنات إضافية، إجراءات تنظيمية مؤقتة، ومحاولات لامتصاص غضب الشارع. لكن الدولة التي تنفق باستمرار على إطفاء الحرائق قد تجد نفسها عاجزة عن تمويل ما يمنع الحرائق من العودة.

وهنا ربما تكمن المشكلة الأكبر في طريقة إدارة المال العام في ليبيا: الميل إلى تمويل الاستجابة بدلاً من تمويل الحل.

إن شراء الوقود بصورة عاجلة قد يعالج نقصاً مؤقتاً، لكنه لا يبني مصفاة. وتوفير مولدات قد يحافظ على خدمة خلال ساعات الانقطاع، لكنه لا يعيد بناء شبكة الكهرباء. وتشديد الرقابة على محطة وقود قد يقلل الازدحام مؤقتاً، لكنه لا يصلح منظومة توزيع مختلة. كل هذه الإجراءات قد تكون ضرورية في لحظتها، لكنها تصبح جزءاً من المشكلة إذا تحولت إلى بديل دائم عن الإصلاح.

حتى العوامل الخارجية، مثل اضطراب الملاحة في مضيق هرمز وتأخر بعض شحنات الوقود، لا ينبغي أن تتحول إلى ذريعة لتفسير الأزمة الليبية كلها. نعم، الأزمات الإقليمية يمكن أن تضغط على الإمدادات والأسعار والشحن، ويمكن لاضطراب طرق التجارة العالمية أن يصل أثره إلى بلد منتج للنفط. لكن الدولة التي تمتلك مخزوناً استراتيجياً مناسباً، وقدرات تكرير وتخزين كافية، وشبكة توزيع فعالة، تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

أما الدولة التي تدخل الأزمة وهي تعاني أصلاً من ضعف بنيتها الداخلية، فإن الأزمة الخارجية تصبح مجرد عامل إضافي يضغط على جرح مفتوح.

وهذا بالضبط ما تكشفه أزمة الطاقة في ليبيا: أن أمن الطاقة لا يبدأ من الموانئ، ولا ينتهي عند محطات الوقود. إنه منظومة متكاملة تبدأ من الإنتاج والتكرير، وتمر بالتخزين والنقل والتوزيع، وتنتهي عند المواطن والمؤسسة والمصنع والمستشفى ومحطة المياه. وإذا اختلت حلقة واحدة، فإن الخلل ينتقل إلى بقية السلسلة.

الأزمة ليست تقنية فقط بل انعكاس لانقسام سياسي مزمن وبنية تحتية متقادمة ودعم مشوّه وتهريب منظم يجعل الطاقة عبئًا يوميًا على المواطن والاقتصاد الوطني

لذلك فإن معالجة أزمة الكهرباء والوقود لا يمكن أن تكون مجرد خطة للصيف المقبل. ليبيا تحتاج إلى تصور طويل الأمد يعيد تعريف الطاقة باعتبارها جزءاً من الأمن الاقتصادي للدولة، لا مجرد بند من بنود الخدمات. وهذا يتطلب استثمارات حقيقية في الشبكة، وإعادة تأهيل منشآت التخزين، ورفع كفاءة المصافي، وضمان إمدادات الغاز لمحطات الكهرباء، وبناء نظام أكثر شفافية لتوزيع الوقود، ومراجعة منظومة الدعم بحيث تحمي المواطن من دون أن تجعل المال العام يمول اقتصاد التهريب.

وحين تنجح ليبيا في جعل برميل النفط يتحول، بصورة منتظمة وشفافة، إلى كهرباء ومياه ووقود وبنية تحتية وفرص عمل، عندها فقط يمكن القول إن ثروتها بدأت تعمل لصالحها.

أما قبل ذلك، فستبقى المفارقة قائمة: بلد غني بالطاقة، لكنه فقير في القدرة على إدارتها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
السبت 2026/09/19
السنة 49 العدد 13918

زهرة أحمد بولحية: القصيدة التي أحلم بها لم أكتبها بعد

الشاعرة المغربية ترصد حركات الذاكرة وخصوصيات المرأة وقصيدة النثر

الكتابة الإبداعية تكثيف للتجربة الإنسانية

تعتبر الشاعرة المغربية زهرة أحمد بولحية من الأصوات الشعرية التي تنتمي إلى جيل يكتب القصيدة بوصفها تجربة إنسانية مفتوحة على الأسئلة، لا مجرد تمرين لغوي أو بحث عن الزخرفة. وفي تجربتها، تبدو الكتابة محاولة للإمساك بما يتوارى خلف الكلمات، حيث تشتغل في نصوصها حول الذاكرة، والمرأة، والحب، والقلق، والذات، وما يتركه الواقع من ندوب في الروح.

إلياس الخطابي
كاتب مغربي

تأتي قصيدة النثر باعتبارها أحد الأشكال التي أتاحت للشاعرة مساحة أوسع للتعبير عن هذه الهواجس، بعيدًا عن القيود الإيقاعية التقليدية، مع الحفاظ على جوهر الشعر باعتباره لغة مكثفة وصورة وإيحاء وموسيقى داخلية.

في هذا الحوار بجريدة العرب، نقترب من تجربة زهرة أحمد بولحية، ونسائلها عن علاقتها بالشعر، وعن حضور المرأة في القصيدة، وعن قصيدة النثر، وعن حدود الحرية الشعرية، وعن العلاقة بين التجربة الشخصية والكتابة.

بدايات القصيدة

تسألها «العرب» عن بداية علاقتها بالكتابة فتجيبنا «علاقتي بالشعر بدأت من خلال التعبير التلقائي والبوح الوجداني المبكر، حيث شكلت الكتابة بالنسبة إلي نافذة للتعبير في شكل مذكرات وخواطر كنت أحتفظ بها كأثمن ما أملك، قبل أن تتطور إلى ممارسة شعرية تتوسل بمختلف الأشكال. ويمكنني القول إن الموهبة بدأت تتمظهر من خلال كتابة الخواطر والنصوص النثرية القصيرة، وشكل الانفتاح على القصيدة العمودية وشعر التفعيلة طريقا لصقل موهبتي بحكم المسار الدراسي والمهني والتخصص في شعبة الأدب وتدريس مادة اللغة العربية والاحتكاك بالأدب العربي. كلها عوامل عمقت علاقتي بالقصيدة العربية، مما أكسب تجربتي خصوبة وتماسكًا وتدفقًا، ثم تطورت هذه العلاقة أكثر عبر القراءة لكبار الشعراء والتأثر بتوجهاتهم في الكتابة، سواء الشعراء القدامى أو المحدثين.»

وتتابع «إلى أن خرج إلى الوجود أول ديوان لي، 'جدائل الريح'، وقد ضمنته الكثير من النصوص التي عاشت معي زمنًا طويلاً، وتوالت بعدها محاولات النشر في دواوين مشتركة وأنطولوجيات شعرية، ثم فيما بعد إصدار ديوانين متزامنين هما 'قناديل من حلكة ووهج'، و'شبيهي في وجوه'، وكلها أعمال تنوعت موضوعاتها بين الذاتي والوجودي والإنساني.»

نسأل بولحية هل تنطلق من تجربة شخصية وذاكرة خاصة، أم أن القصيدة تبدأ عندها من صورة أو كلمة أو إحساس عابر؟ فتجيبنا «تشكل الذاكرة بالتآزر مع التجربة الشخصية المعين الأساسي الذي يستقي منه الشاعر رؤيته للعالم، والنواة الصلبة التي تصاغ منها التجربة الشعرية. فالممارسة الشعرية ليست مجرد ترف لغوي، بل هي عملية تحويل مستمرة للمعاش والمنسي وللصور والدفقات التي تنبض بالحياة. فالذاكرة خزان رمزي ومصدر للإلهام تختزل المشاعر والهوية أو الحنين. هذا لا يلغي أبدًا أن القصيدة قد تبدأ من صورة، أو مشهد مرئي، أو كلمة مفعولها كالسحر، فكثير من اللحظات العابرة تستوقفنا لتسكننا، لأن القصيدة في جوهرها تجربة لا تخضع للقوانين الجافة.»

المرأة والكتابة

المرأة حاضرة بقوة في المشهد الشعري المعاصر، هذا ما تؤكده الشاعرة المغربية، معتبرة أننا اليوم أمام ثورة الكتابة النسوية بعد عصور من الطمس لهوية المرأة ولحقها في أن يكون لها صوت يمثل كيانها كأنثى، بعيدًا عن كل أنواع الاضطهاد الذي عانت منه.

> التكنولوجيا وعاء حركي يخدم الشعر حين تستغل للتواصل الخلاق، وتضر به عندما تُختزل الكتابة في الحضور الشكلي

وتضيف «طبعًا، بفضل أصوات رائدة استطاعت، رغم الظروف الاجتماعية والثقافية، أن تثبت كفاءتها ندًا للرجل وتغير رؤية المجتمع للمرأة وتغير الصورة النمطية. لدينا نساء حملن المشعل واستطعن أن يفرضن حضورهن القوي، سواء في العالم العربي أو في المغرب، حيث قطعن مع كل التمثلات التي كانت تحصر المرأة في زاوية المعشوقة مثلاً أو في خانة التقليد، بفضل الانتشار الواسع للحريات والتمتع بالحقوق، ومنها الحق في التعبير عن الذات عبر الكتابة، وبفضل وسائل الإعلام الحديثة التي سهلت أن يخرج صوت المرأة للعالم من القيود التي كممتها بها التقاليد، وتحولت المرأة في المشهد الشعري اليوم من موضوع للقصيدة يُكتب بلسان الرجل، إلى ذات فاعلة تكتب تجربتها الإنسانية بصوتها المستقل.»

نسأل زهرة بولحية إن كانت تعتقد أن المرأة حين تكتب الشعر تكون مطالبة بشكل مباشر أو غير مباشر بأن تكتب من موقع «المرأة»، أم أن الشاعرة قبل كل شيء هي كائن إنساني يستطيع أن يتجاوز التصنيفات؟

تقول الشاعرة «الكتابة الإبداعية عمومًا هي عملية تكثيف للتجربة الإنسانية المفتوحة على شساعة الخيال. لكن الرؤية الجمالية في هذا الموضوع ذات بعدين: التجربة الخاصة التي تستوعب خصوصية المرأة حين تصدر في كثير من الأحيان عن وجدان وحس مرتبط بحياتها كأنثى، وهو ما يمنح كتابتها ملمحًا خاصًا، ولغة تميل إلى التشكيل الاستعاري المرهف، ثم الوعي بالسياقات الثقافية والاجتماعية للتعبير عن الذات من موقع اجتماعي وجمالي يمنح النص بصمته الفريدة، برهانات تعبر عن أحلام وطموحات تنفتح على الأفق الإنساني، لأن الأدب الحقيقي يتجاوز الحدود الضيقة نحو مساحات إنسانية مشتركة ليتحول إلى أداة للتأمل والمساءلة والابتكار الجمالي، تتوارى فيه التحديدات الجنسوية لصالح 'النص' في أبعاده المختلفة.»

قصيدة النثر ووظيفة الشعر

قصيدة النثر أصبحت أكثر الأشكال الشعرية حضورًا في الكتابة المعاصرة. من خلال ذلك تسأل «العرب» بولحية: ما الذي وجدته فيها ولم تجده في الأشكال الشعرية الأخرى؟

تعلق «سؤال مهم يلقي الضوء في الوقت نفسه على المشهد الشعري الحديث، حيث قصيدة النثر الشعرية هي الأكثر انتشارًا. أنا أحاول أن أكتب في كل الأشكال. لكن ما يأسر الشاعر في قصيدة النثر هو مجال الحرية في الكتابة، إذ التحرر من القيود العروضية التي تم استبدالها ببناء فني جديد يعتمد على الإيقاع الداخلي والتركيز المكثف، والتآلف الصوتي بين الكلمات والتكثيف والإيجاز وتناسق الصور والمعاني في مساحة محدودة، يمنح الشاعر حرية لتشكيل فضاء قصيدة متكاملة البناء عبر صور شعرية مبتكرة والاشتغال بحرية على اللغة، وبشكل أساسي على المجاز والمفارقة والرموز والغوص في اللاشعور، وتجاوز المألوف. حيث تستفيد قصيدة النثر من حيوية النثر ومرونته، محافظة على روح الشعر وعمقه الإنساني والفلسفي.»

كثيرًا ما يطرح سؤال الشعرية في قصيدة النثر. أين ينتهي النثر وأين يبدأ الشعر، وما الذي يجعل نصًا ما قصيدة نثر حقيقية وليس مجرد نثر مقطع إلى أسطر؟

تقول الشاعرة «لا تكمن الشعرية في قصيدة النثر في الشكل الخارجي أو الإيقاع الذي تولده البنية الداخلية للنص، ولكن في الطريقة التي تدار بها التجربة الشعورية، وفي الموازنة بين الشعر والنثر، وهي قصيدة لا تهدف إلى إيصال معلومة، بل تهدف إلى إحداث أثر وجداني وجمالي لدى القارئ، بهذا فقط تختلف قصيدة النثر عن القطعة النثرية العادية.»

أما عن دور الشاعر وغن كان عليه أن ينخرط ضرورة في قضايا الإنسان والمجتمع، فترى زهرة بولحية أن الشعر كان وما يزال ديوان العرب الذي يسجل الأحداث والوقائع ولم ينفصل عن هذه الوظيفة، معتبرة أن الانخراط في قضايا الإنسان والمجتمع هو مطلب وظيفي وجمالي أيضًا، فالجمال في الشعر ليس غاية معزولة، بل هو الوعاء الفني الذي يحمل المعنى والتجربة الإنسانية.

محمد مصدّق.. تحولات التعبير وقلق الصورة

خضير الزيدي
كاتب عراقي

هناك محاولات شبابية في الفن لم تزل تأخذ على عاتقها تقديم الجديد والممتع في الرسم، ولعل واحدًا من بين أولئك الشباب هو الفنان العراقي محمد مصدّق، فقد قدّم مجموعة من أعماله المتنوعة ضمن معرضه الأول المقام في قاعة سلام عمر الفنية في بغداد، غلب عليها طابع تعبيري وروح رمزية تحتمل الصدق.

وهو هنا يوضح خطابه في دلالة ملفتة يثيرها عبر تصور في بنائية لها مميزات رمزية تخضع لتوضيح صورة دالة عن الإنسان وهو مكمّم الفم، وكأنه يريد القول إننا لا يمكن أن نتحدث؛ لأن ما يحيطنا غارق في مستنقع خطير من الوهم والفساد والتشريد وسرقة ما يخصّب ذاكرتنا ونضجها كآدميين لنا الحق في العيش على هذه الطبيعة. ومع هذا ثمة ما يربكنا حينما نؤكد على فعل الرسم، فهل كانت كل تلك المقاصد بشكلها الضمني أو المباشر تعرفنا على فنان يختزل تجاربنا ومأساتنا في أشكال موزعة بدقة ومقاربة مختزلة؟ وأين تكمن جمالية لوحاته؟

من تابع معرض محمد مصدّق سيتضح له أولًا أن أداءه في الرسم مثل تحولًا أسلوبيًا مؤثرًا مثبتا تمكنه العالي، وأيضًا لم تكن ثمة مرجعية يعود لها الفنان في عمله ولوحاته، إنما ثمة خيال يغلب عليه التفاعل مع الحياة والوقائع اليومية التي نحياها، وبالنتيجة الفنان أعلن عن موقف وهو يكشف ما يتعرض له الجميع، وقد يتعلق الأمر بمرجعية البناء الخاضع لمعايير الرسم الحقيقي والدال على توجه الفنان.

طريقة رسمه بدت لنا محايدة من جهة ومعلنة عن فعلها الخاضع للمعرفة من جهة أخرى، ووفق هذا التصور سنقف عند أمرين: الأول يتعلق بقدرته على التعبير بحيوية يحضر فيها الوعي والمسؤولية في الإتيان بالمتغير والجديد في الرسم العراقي، وثانيهما أنه شكّل عبر أكثر من عشرين عملًا فنيًا وحدة موضوعية لازمت جميع لوحاته، بحيث بقيت خصوصية الرسم تحتفظ بعوامل ظهورها ومرجعيتها الجمالية.

> يختبر الفنان العراقي إمكانات الرمز والتجريب في مقاربة المأساة اليومية وكسر رتابة المشهد التشكيلي

لا يكتفي مصدّق بالإشارة إلى موضوعه وقوة رمزيته، بل يعبّر، عبر طاقة الرسم، عن أحداث كثيرة يلتقطها من محيطه. وقد بدا لنا أن سعيه يقوم على خيار جمالي يرتبط باستقلالية العمل وطاقته الاستعارية. فهذا الفنان، مع قدرته على التعبير، يوضح رؤيته لما يدور حولنا من إشكاليات، ويترك للمتلقي حرية اكتشاف وجهته واتخاذ موقفه، وكأنه يتعمد تقديم تعبير مفتوح وغير مغلق، ليكون القرار الأخير للمتلقي.

سبق لقاعة سلام عمر أن قدمت، في الفترة الأخيرة، تجارب فنية شبابية، مثل تجارب محمد سهيل وعلي كريم، اللذين قدما أعمالًا لافتة. ويواصل الفنان سلام عمر، من خلال قاعته، دعم أسماء فنية شابة تنحاز إلى التجريب وتقدم محاولات جديدة. وتلفت هذه الأعمال الانتباه بما تستحقه من حضور إعلامي، فهي وإن كانت جديدة على عين المشاهد، فإنها تحمل من الخصوصية والإثارة ما يجعلها جديرة بالاهتمام والإشادة.

أما رسومات محمد مصدّق، فقد حققت نوعًا من الألفة مع المشاهد، لكونها تقترب من واقعية المأساة اليومية، من دون أن يتخلى الفنان عن مسؤوليته في تعزيز التنوع في التأليف البصري. ويبدو أن ثمة رغبة واضحة في كسر الرتابة التي تفرضها الأعمال المتشابهة والمتكررة لدى أكثر من فنان، وكأن الأفكار انحسرت في اتجاه واحد وأسماء محددة. ومن هنا يأتي هذا المعرض ليقدم قدرًا من التنوع والمغايرة، ويكشف عن قدرة على طرح محاولات جادة في التعبير.

الاقتراب من واقعية المأساة اليومية

أبوظبي للكتاب.. أربعة عقود في صناعة النشر

أبوظبي - على مدى أكثر من أربعة عقود، انتقل معرض أبوظبي الدولي للكتاب من كونه محطة سنوية لعرض الكتب والمؤلفات إلى فضاء لصناعة الشراكات وبناء العلاقات وتبادل الخبرات، وأسهم في ترسيخ مكانة أبوظبي عاصمة داعمة لصناعة النشر وشريكًا فاعلًا في مسيرة تطورها محليًا وعربيًا ودوليًا.

ومنذ انطلاقته الأولى، ارتبطت دور النشر بالمعرض في علاقة تطورت مع مرور السنوات، لتصبح جزءًا من المشهد الثقافي والمهني للناشرين الذين عايشوا عن قرب مراحل نموه وانتقاله من منصة لعرض وبيع الكتب إلى مؤسسة ثقافية ومهنية متكاملة تستقطب الناشرين والمثقفين والمتخصصين من مختلف أنحاء العالم.

تحول في صناعة النشر

وعكست مبادرة مركز أبوظبي للغة العربية تكريم كوكبة من ناشري الرعيل الأول، ضمن فعاليات الدورة الخامسة والثلاثين من معرض أبوظبي الدولي للكتاب، عمق هذه العلاقة التي تجاوزت مفهوم المشاركة السنوية، لتجسد شراكة مستدامة أسهمت في دعم مسيرة الناشرين وتعزيز حضورهم في المشهد الثقافي العربي والدولي.

وأكد مسؤولون في دور النشر، في تصريحات لهم أن معرض أبوظبي الدولي للكتاب أحدث تحولًا ملموسًا في صناعة النشر من خلال تطوير برامجه المهنية، وتوسيع شبكة علاقاته الدولية، والاستفادة من التطورات التقنية، وتعزيز التواصل بين الناشرين والقراء. واعتبروا أن مسيرة المعرض عكست في جانب منها تطور صناعة النشر نفسها، ورسخت مكانته منصة معرفية وثقافية ومهنية مؤثرة.

وشدد محمد رشاد، رئيس اتحاد الناشرين العرب ومؤسس الدار المصرية اللبنانية، على المكانة الاستثنائية التي يحتلها معرض أبوظبي الدولي للكتاب في الحركة الثقافية، مشيرًا إلى أن المعرض شكل محطة مهمة في تجربته المهنية والشخصية.

وقال إن جاذبية المعرض تكمن في قدرته على قيادة التغيير ونجاحه في التحول إلى مؤسسة مهنية دولية متكاملة تصنع العلاقات وتفتح قنوات التواصل والتعاون بين أقطاب صناعة النشر حول العالم، من خلال برامجه المهنية المبتكرة.

من جانبه، أكد سعود المنصور، مدير عام دار ذات السلاسل الكويتية، أن الارتباط بمعرض أبوظبي الدولي للكتاب يمثل استثمارًا في السمعة المرموقة والإنتاج المعرفي الرفيع الذي راكمه المعرض على مدى سنوات، لافتًا إلى أنه أصبح منصة حضارية لا غنى عن حضورها في المشهد الثقافي العربي.

وأوضح أن المعرض نجح في الجمع بين الاحتفاء بالكلمة وتوظيف التطورات التقنية المعاصرة في صناعة النشر، بما أتاح للناشرين فرصة الوصول إلى شرائح جماهيرية متنوعة، ووضعهم في قلب التحول الرقمي الذي تشهده الصناعة عالميًا.

رافد حضاري للثقافة العربية

وعبّر بيار صايغ، مدير عام دار مكتبة لبنان ناشرون، عن شكره لهذا التكريم الذي يحمل، بحسب قوله، دلالات الوفاء لجيل التأسيس، مشيرًا إلى أن الدار كانت من أوائل المساهمين في إثراء المشهد الثقافي والنشري. وقال إن الدار شهدت عن قرب تحول المعرض من نقطة تلاق محلية إلى مظلة معرفية عربية ودولية عابرة للحدود، مؤكدًا أن التكريم يكلل عقودًا من العمل والتفاعل الحيوي، ويعكس مسيرة مشتركة رسخت ريادة المعرض والناشرين وفتحت أمامهم آفاقًا أوسع للحضور العالمي.

من جهتها، أكدت الباحثة الثقافية هلا العازمي، ممثلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أن معرض أبوظبي الدولي للكتاب يشكل رافدًا حضاريًا للثقافة العربية، خاصة في ظل الدور الاستراتيجي الذي يؤديه في دعم صناعة النشر إقليميًا ودوليًا.

منصة ثقافية دولية